

Distr.
GENERAL

S/1998/9
7 January 1998

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل لسعادتكم البيان الختامي للدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي عقدت في دولة الكويت خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وسأكون ممتنًا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد عبد الله أبو الحسن
الممثل الدائم

المرفق

البيان الختامي للدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المعقودة في الفترة
من ٢٠ إلى ٢٢ شعبان ١٤١٨ هـ الموافقة ٢٢-٢٠ كانون
الأول / ديسمبر ١٩٩٧ م

الكويت - دولة الكويت

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته الثامنة عشرة في دولة الكويت في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شعبان ١٤١٨ هـ الموافقة ٢٢-٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ م، برئاسة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ / زايد بن سلطان آل نهيان

أمير دولة البحرين

صاحب السمو الشيخ / عيسى بن سلمان آل خليفة

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء

صاحب السمو الملكي الأمير / عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ورئيس الحرس الوطني في المملكة

العربية السعودية

سلطان عمان

صاحب الجلالة السلطان / قابوس بن سعيد

أمير دولة قطر

صاحب السمو الشيخ / حمد بن خليفة آل ثاني

وشارك في الاجتماع معالي الشيخ / جميل بن إبراهيم الحجيلان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

استعرض المجلس الأعلى تطور مسيرة التعاون والعمل المشترك في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، منذ الدورة السابعة عشرة للمجلس الأعلى. كما اطلع على التقارير والتوصيات المرفوعة من اللجان الوزارية والمجلس الوزاري، وأكَّد على الرغبة الصادقة في تعزيز مسيرة مجلس التعاون بما يحقق الأهداف السامية التي جسدها النظام الأساسي، والسير نحو آفاق أرحب وأشمل، لمواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية تلبية لتطورات وطموحات دول المجلس وشعوبها وبما يحقق الأمن والاستقرار والرخاء في المنطقة.

مسيرة التعاون المشترك:

الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى:

انطلاقاً من حرص المجلس الأعلى على تعزيز دور المواطن في تفعيل مسيرة المجلس، أقر المجلس الأعلى إنشاء هيئة استشارية من مواطنين دول مجلس التعاون ذوي الخبرة والكفاءة، تتولى إبداء الرأي فيما يحيله المجلس الأعلى إليها من أمور.

الشؤون العسكرية:

في المجال العسكري وافق المجلس الأعلى على القرارات المرفوعة من أصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع في اجتماعهم السادس عشر الذي عقد في الدوحة، وخاصة ما تعلق منها بالخطوات العملية لربط دول المجلس بشبكة اتصالات مؤمنة للأغراض العسكرية والتغطية الرادارية والإذار المبكر، والتمارين العسكرية.

وعبر المجلس عن ارتياحه للخطوات التي قطعها التعاون العسكري في مختلف المجالات، مؤكداً على أهمية الاستمرار في تنفيذ كافة الجوانب المتعلقة بالتعاون العسكري ورفع كفاءة القدرة الدفاعية الجماعية لدول المجلس ترسیخاً لوحدة الهدف والانتماء والمصير المشترك.

الشؤون الأمنية:

وفي الجانب الأمني، صادق المجلس الأعلى على قرارات أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في اجتماعهم السادس عشر، بما في ذلك ما تعلق منها بتسهيل إجراءات تنقل المواطنين، وانسياب السلع، وحركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، ومن أهمها: إصدار الجوازات المقررة آلياً، لمواطني دول المجلس خلال مدة لا تتجاوز عامين وذلك للاستغناء عن تعبئة بطاقات الدخول والخروج لمواطني دول المجلس في الدول التي لا تزال تعمل بها، وتحسين الأداء في المنافذ البرية، بتكييف جهد العاملين فيها والاستعانة بأكثر الأجهزة تقدماً.

الشؤون الاقتصادية:

استعرض المجلس الأعلى تقارير ونتائج اجتماعات اللجان الوزارية حول مسيرة التعاون الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون.

وفيمما تعلق منها بإقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس واستكمال الإجراءات اللازمة لتوحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، أخذ المجلس الأعلى علماً بما اقتضت عليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي وأبدى ارتياحه لما تم إنجازه من تصنيف السلع. ووجه باستكمال الإجراءات الهادفة إلى تحقيق قيام الاتحاد الجمركي، بما في ذلك اقتراح توحيد نسبة الرسوم الجمركية على قوائم السلع وتاريخ البدء بتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس.

وتأكيداً لأهمية التعاون والترابط بين دول المجلس في مجال المصارف وتعزيزه، قرر المجلس الأعلى للبنوك الوطنية في دول المجلس بفتح فروع لها في الدول الأعضاء وفق الضوابط المعدة لذلك، كما قرر السماح لبنك الخليج الدولي بفتح فروع له في دول المجلس.

وتأكيداً على ربط المصالح الاقتصادية لدول المجلس والتنسيق بينها في مشاريع البنية الأساسية، وجه المجلس الأعلى بالشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروعربط الكهربائي، ووافق على تملك وإدارة المشروع عن طريق هيئة مستقلة تدار على أسس تجارية.

واستمراراً للخطوات التي تتخذها دول المجلس في تحديث أنظمتها الاقتصادية المتعلقة بتشجيع الاستثمار فيها، وبهدف استقطاب استثمارات القطاع الخاص من الداخل والخارج، فوض المجلس الأعلى المجلس الوزاري باعتماد النظام (القانون) التموذجي الاسترشادي لتشجيع الاستثمار الأجنبي في دول المجلس. وقيم المجلس الأعلى الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس، وأبدى ارتياحه للزادهار الملحوظ في اقتصادات دولة وأشار بما يقوم به القطاع الخاص من استثمارات في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

كما أخذ المجلس الأعلى علماً بالورقة المقدمة من دولة الكويت حول الأبعاد الاستراتيجية للنمو والتكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وما احتوت عليه من مضامين إيجابية وأركان أساسية لاستراتيجية النمو الاقتصادي في دول المجلس في الأجلين المتوسط والطويل، وقرر إحالتها إلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدراستها.

الشؤون القانونية:

وافق المجلس الأعلى على النظام (القانون) المدني الموحد لدول المجلس، وسمى بوثيقة الكويت، وعلى النظام (القانون) الجنائي الموحد لدول المجلس، وسمى بوثيقة الدوحة، وكلاهما مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية، وهو نظام اشتراكي يساهم في توحيد أنظمة القضاء في دول المجلس.

شؤون الإنسان والبيئة:

استعرض المجلس الأعلى التوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري حول التعاون المشترك في شؤون الإنسان والبيئة.

وإذ يثمن المجلس الأعلى ما تقوم به الدول الأعضاء من خطوات لتوطين الوظائف في الدول الأعضاء وتيسير انتقال العمالة الوطنية فيما بين دول المجلس، فإنه يؤكد على أهمية تبني سياسات سكانية تضمن التجانس والاستقرار والأمن لشعوب دوله.

وفي مجال المحافظة على البيئة، أقر المجلس الأعلى ثلاثة أنظمة للمحافظة على الحياة الفطرية وإنمايتها، والتعامل مع المواد المشعة، وإدارة النفايات، والإجراءات الواجب الالتزام بها في نقل النفايات الخطيرة فيما بين دول المجلس، وذلك تمشياً مع الأنظمة الدولية التي تعالج مثل هذه الأمور وتمثل الحد الأدنى من متطلبات الحماية.

واستناداً إلى قرار أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في اجتماعهم السادس عشر، قرر المجلس الأعلى الموافقة على الآليات والإجراءات المتعلقة بتسهيل انتقال وتبادل الأعضاء بين مراكز زراعة الأعضاء في دول المجلس.

الشؤون السياسية:

. تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدها عليه دولة الكويت:

بحث المجلس الأعلى مستجدات مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدها عليه دولة الكويت، وأكَّد على ضرورة تنفيذ الحكومة العراقية لكافة قرارات مجلس الأمن دون انتقاء، وخاصة ما تعلق منها بإزالة أسلحة الدمار الشامل التي لا تزال في حوزة العراق، وإطلاق سراح الأسرى من مواطني دولة الكويت والدول الأخرى، وإعادة كامل الممتلكات الكويتية، والامتنال للقرار ٩٤٩ بالامتناع عن القيام بأي عمل عدواني أو استفزازي للدول المجاورة.

ويؤكِّد المجلس الأعلى بأن قيام العراق بغزو واحتلال دولة الكويت، هو خرق للمواثيق وللشرعية العربية والدولية، ولذلك فإنه يتحتم على العراق الاعتراف بأنه قد انتهك ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة باحتلاله دولة الكويت. ويدعو المجلس الأعلى العراق إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لإثبات نواياه السلمية تجاه دولة الكويت ودول المنطقة قولاً وعملاً، وذلك من أجل تجنب المنطقة ويلات تكرار تلك الكارثة، وتحقيق الأمن والاستقرار لجميع دول المنطقة.

وأعرب المجلس عن قلقه الشديد إزاء التصعيد الخطير الناجم عن توثر الموقف بين العراق والأمم المتحدة نتيجة استمرار الحكومة العراقية في إخفاء أسلحة بيولوجية وكيميائية خطيرة وفتاكه تهدد حياة الشعب العراقي الشقيق وشعوب المنطقة. وأشاد المجلس في هذا الصدد بتماسك الموقف الدولي ممثلاً بمجلس الأمن إزاء التصعيد الأخير، وجدد دعمه للجنة الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، ولرئيسها، في إطار تنفيذ مهمتها، ودعوه الحكومة العراقية للتعاون الجاد مع اللجنة بدون قيد أو شرط. وشدد على ضرورة تنفيذ العراق كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما يحقق تخفيف العقوبات ورفع المعاناة عن الشعب العراقي، تلك المعاناة التي تتعاطف دول المجلس حيالها والتي رحبت إزاءها بصيغة النفط مقابل الغذاء لتوفير الاحتياجات الغذائية والدوائية لأبناء الشعب العراقي الشقيق، كما رحبت بكل مبادرة تخفف من تلك المعاناة.

وتتابع المجلس الأعلى للتطورات التي شهدتها مؤخرًا الوضع في شمال العراق، وعبر عن قلقه لانعكاسات تلك التطورات على المنطقة، وأكّد مجددًا موافقه الثابتة بضرورة المحافظة على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

• قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وال العلاقات مع إيران:
(أ) قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة:

استعرض المجلس الأعلى للتطورات قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وكرر أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن المنظمات والهيئات والتجمعات الإقليمية والدولية الأخرى، الداعية إلى حل هذا النزاع حلاً سلمياً.

كما استعرض المجلس الأعلى تصريحات فخامة الرئيس محمد خاتمي، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي عبر فيها عن رغبته باللقاء بصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، واستمع إلى ترحيب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بهذا التوجه، ورحب المجلس الأعلى بأي لقاء يعقد بين قيادي البلدين.

وإذ يجدد المجلس الأعلى تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، يكرر المجلس مطالبه الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة منشآت إيرانية في هذه الجزر بهدف تغيير تركيبتها السكانية، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

(ب) العلاقات مع إيران:

انطلاقاً من موافق دول مجلس التعاون الثابتة لإرساء علاقات طيبة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وفي ضوء المؤشرات والتصريحات الإيجابية للمسؤولين الإيرانيين حول توجهات حكومة إيران للعمل على فتح صفحة جديدة للعلاقات مع دول مجلس التعاون، بحث المجلس الأعلى مستجدات العلاقات مع إيران معرجاً عن أمله بأن تشهد المرحلة القادمة تطويراً إيجابياً وعملياً في العلاقات بين الجانبين من أجل بناء الثقة المتبادلة وتأسيس العلاقات على قواعد ثابتة بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

• مسيرة السلام في الشرق الأوسط:

تدارس المجلس الأعلى مسيرة السلام في الشرق الأوسط وما تعاني منه من تعطيل خطير ناتج عن عدم تنفيذ الحكومة الإسرائيلية للتزاماتها المترتبة على الاتفاقيات الانتقالية الموقعة مع الجانب الفلسطيني، واتخاذها خطوات انفرادية تستبق مفاوضات الحل النهائي، ومن هذه الخطوات توسيع وبناء المستوطنات ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وفرض الحصار الاقتصادي على المواطنين الفلسطينيين وإعاقة فرص التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وهو ما يتناقض مع روح ومبادئ مسيرة السلام ونصوص الاتفاقيات الموقعة في إطارها.

وإذ يعبر المجلس الأعلى عن رفضه المطلق لسياسات وممارسات الحكومة الإسرائيلية هذه، فإنه يطالبها بالوفاء بكافة التزاماتها الخاصة بالاتفاقيات المبرمة مع منظمة التحرير الفلسطينية وفي مقدمتها استكمال مراحل إعادة الانتشار في الضفة الغربية وبدء مفاوضات الوضع الدائم مع الجانب الفلسطيني، بما يحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوقه الوطنية المشروعه وحقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف. كما يطالب المجلس الأعلى باستئناف الحكومة الإسرائيلية المفاوضات على المسارين السوري واللبناني من حيث انتهت إليه الجولات السابقة، وانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الحدود القائمة في الرابع من يونيو ١٩٦٧م وفقاً للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، وانسحاب إسرائيل الكامل من جنوب لبنان وبقاعه الغربي وإعادة كافة الأراضي اللبنانية المحتلة إلى السيادة اللبنانية وفقاً للقرار ٤٢٥.

وإذ يقدر المجلس الأعلى جهود الإدارة الأمريكية المبذولة في دعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وكذلك جهود روسيا الاتحادية، فإنه يدعوهما إلى مواصلة وتكثيف دورهما في سبيل استئناف المفاوضات على كافة المسارات وإعادة المسيرة السلمية إلى وضعها الطبيعي الصحيح.

ويشيد المجلس الأعلى بالإجماع الدولي لدعم ومؤازرة استمرارية عملية السلام في الشرق الأوسط وضرورة الوفاء بالالتزامات القائمة، واستئناف المفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وصولاً إلى تحقيق السلام العادل والشامل. وفي هذا الصدد يقدر المجلس الأعلى الجهود المبذولة من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ودعمه السياسي والاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

• نزع أسلحة الدمار الشامل:

أعرب المجلس الأعلى عن قلقه إزاء استمرار برامج أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وطالب بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج منطقة خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية. وأكّد المجلس الأعلى على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

• ظواهر التطرف والعنف والإرهاب:

يؤكد المجلس الأعلى مجدداً أن التطرف والعنف والإرهاب هي ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب أو منطقة بذاتها، ويعيد تأكيد بهذه واستنكاره لهذه الظواهر ورفضه المطلق لكافة أنواع العنف والإرهاب أياً كان مصدرها. وأعرب المجلس عنأسفه لقيام بعض الدول بإيواء العناصر الإرهابية المتطرفة تحت شعار حماية حقوق الإنسان، ويدعو المجلس الأعلى هذه الدول إلى التمييز بين هذه الحقوق وما تقوم به هذه العناصر من أعمال وممارسات إرهابية هدامة تهدد أمن وسلمة الدول وتعرض مواطنها والمقيمين فيها لخطر بالغة، كما يدعوه هذه الدول إلى العمل على منع استغلال هذه العناصر والجماعات المتطرفة والإرهابية لأراضيها وقوانيتها من أجل الحصول على التمويل والسلاح، وممارسة أية نشاطات أخرى تهدد أمن وسلمة الدول، ويدعوه إلى عقد اتفاقية دولية لمحاربة الإرهاب.

كما يعرب المجلس الأعلى عن رفضه واستنكاره لما صدر عن البرلمان الأوروبي وغيره من المنظمات والهيئات الأخرى من تعرض لشؤون القضاء وسير العدالة في دول المجلس واعتبار ذلك تدخلاً غير مقبول في شؤونها الداخلية، من شأنه أن يشجع على ارتكاب الجريمة والأعمال الإرهابية ومن ثم التأثير سلباً على أمن واستقرار المنطقة.

وفي الختام، رحب المجلس الأعلى بقرار مؤتمر القمة الإسلامي الثامن الذي عقد في طهران بجمهورية إيران الإسلامية خلال الفترة من ١١-٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧م، باستضافة دولة قطر لمؤتمر القمة الإسلامي التاسع المقرر عقده في الدوحة عام ٢٠٠٠م.

وعبرَ المجلس الأعلى عن بالغ تقديره لصاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، ولحكومة وشعب دولة الكويت لحسن الاستقبال والحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة، مشيداً بالترتيبات التي أعدت لاستضافة هذا الاجتماع.

كما نوه قادة دول المجلس بالدور الكبير الذي أولاًه صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، لإدارة الاجتماعات مما كان له أكبر الأثر في التوصل إلى قرارات ونتائج هامة سعياً لتحقيق تطلعات شعوب دول المجلس.

ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء في دورته التاسعة عشرة، إن شاء الله، في دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨م تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

صدر في الكويت
٢٢ شعبان ١٤١٨ هـ

الموافق ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧م
